مسائل الإجماع في شرح السيرافي لكتاب سيبويه

(عرضًا، ودراسةً)

د. مشعان بن نازل الجابري

أستاذ اللغويّات المشارك بجامعة طيبة

TU

جامعة الطائف
TAIF UNIVERSITY

الملخّص

قـام هـذا البحـث (**مسـائل الإجمـاع في شـرح السـيرافي لكتـاب سـيبويه**) علـى عَـرْضٍ لمسـائل الإجمـاع في شـرح السـيرافي لكتـاب سـيبويه، وتحقيـقِ مصطلـح الإجمـاع عنـد السـيرافي.

وقـد قامـت هـذه الدراسـة علـى مقدّمـةٍ، ثـمّ تمهيـدٍ تحدثتُ فيـه باختصـارٍ وبلمحـة موجـزةٍ عـن الإجمـاع وحجيّتـه في الاسـتدلال النحـويّ، مـرورًا بالدراسـات السـابقة، ثـمّ إلماحـة إلـى الإجمـاع عنـد السـيرافي حدّه ومعالمه، ثـمّ مسـائل الإجمـاع، وقـد رتّبتهـا حسـبَ ورودهـا في كتـاب سـيبويه وشـرح السـيرافي، وجعلـت لهـا عنوانًـا مناسـبًا، مُتتبّعًـا سـيْر الإجمـاع مـع الزمـن وتنقّلـه في كتـب النُّحـاة، مـن السـيرافي إلـى السـيوطي، ثـم خاتمـة مشـتملةً علـى أهـمّ نتائـج هـذه الدراسـة، تلاهـا ثبـتٌ بالمصـادر والمراجـع.

Summary

This research (Unanimity Matters in Explanation of Al-Seraph for Sibawayh's book) represented the Unanimity matters in Explanation of Al-Seraph for Sibawayh's book), and realization the Unanimity term at Al-Seraph.

This study has an introduction, then preface which I spoke briefly about the unanimity and its eligibility in grammatical inference, through previous studies, then brief survey about the definition and features of the Unanimity at Al-Seraph, then the Unanimity matters, I arranged it according to its follows in Sibawayh's book and the Explanation of Al-Seraph, I made to it a proper title, following the Unanimity progress with time and its movement in grammarian's books, from Al-Seraph to Al-Suyuti, then conclusion contains the important results of this study, after that contention of references and sources.

المقدّمـــــة

الحمدُ لله هدانا من الضَّلالة، وعلّمنا من الجهالة، والصلاة والسلام على مَن اصصفاه ربُّه بالنبوّة والرِّسالة محمّدٍ بن عبد الله، وعلى صحبه وآله. وبعد:

فإنَّ العربيّة من العلوم التي تنشرحُ بها صدور محبّيها، وبنورها تضيء عقول المخلصين من دارسيها، لغةٌ لا تزال على كثرةِ الدرس بكرًا، كأرضٍ لا تزال على تكرّر الغرس خصبة، تهبُ لمن يعتني بها أطايب ثمر غرسها.

لغةٌ من أحبَّها بحقٍّ أعطته مقابل حُبّها، ومن عاناها بصدقٍ كشفت له عن مستورها.

بها كلِف سيبويه فنشرت ذكرَه، وأخلص لها السيرافيُّ فخلّدتْ على مرّ القرون آثاره، وها نحن بعد ما يربو على ألف عام نجلس أمام كتبه، فكأنّه بيننا، نقلّب صفحات شرحه ونسائله عن عبارات سيبويه فيبوح لنا بأسرارها، ويجلّي لنا غموضها. فجزاه الله عن طلاب العربيّة خير الجزاء.

ألا وإنّ من حقّه علينا، ومن قضاء دينه الذي في رقابنا أنْ نهتمّ بكتابه (شرح سيبويه) اهتمامًا يليق به، تحقيقًا، ومدارسةً، واغترافًا من مسائل موضوعاتٍ لدراساتنا، ومن هذا المبدأ كانت هذه الدراسة (مسائل الإجماع في شرح السيرافي لكتاب سيبويه)، فقد عشتُ مع تلك المسائل ومصطلح الإجماع وقتًا ليس باليسر متأمّلًا، ودارسًا، ومتتبّعًا لسيْر الإجماع مع الزمن وتنقّله في كتب النُّحاة التي بين يديّ، فتارةً أظفرُ بها بعد قرنٍ أو أكثر من ذلك، وتارةً لا يجاوز كتاب السيرافي!

وقد جعلتُ هذه الدراسة في مقدّمة ثمّ تمهيدٍ تحدثتُ فيه باختصارٍ وبلمحة موجزةٍ عن الإجماع وحجيّته في الاستدلال النحويّ، مرورًا بالدراسات السابقة، ثمّ إلماحةً إلى الإجماع عند السيرافي حدّه ومعالمه، ثمّ مسائل الإجماع، وقد رتّبتها حسبَ ورودها في كتاب سيبويه وشرح السيرافي، وجعلت لها عنوانًا مناسبًا ، ثم خاتمة مشتملةً على أهمّ نتائج هذه الدراسة، تلاها ثبتٌ بالمصادر والمراجع.

وقد اتبعتُ في دراسة هذه المسائل ما يلي:

أولًا: أذكر عنوانًا مناسبًا للمسألة.

ثانيًا: أذكر عبارة السيرافي التي نصّ فيها على الإجماع باختصار.

ثالثًا: دراسة المسألة من خلال ما يلي:

- مناسبة ذِكْر السيرافي لها.
- نصّ سيبويه الذي دارت حوله هذه المسألة.
- أقوال العلماء في هذه المسألة.

رابعًا: الإجماع بعد السيرافي، وهذا العنصر من أهمّ العناصر التي كانت سببًا في اهتمامي بهذه الدراسة، وهو الدرس التاريخي للمسائل، وهل استمرّ الإجماع، أو تغيّر؟ أم ولد في شرح السيرافي وفيه مات؟ وكذلك، هل حقًّا هذه المسألة من مسائل الإجماع؟

وأشير إلى أنّي توقفتُ في الدراسة التاريخيّة إلى السيوطي المتوفّى في مطلع القرن العاشر. وإنْ كانت في هذه الدراسة ميزةٌ فهذا ما يَميزُها؛ إذ الدّراسات النحوية والصرفيّة التاريخيّة لا تكاد تُذكَر.

أسألُ اللهَ أن يلهمنا الصواب، وأن يوفقنا للعمل به، وأن يجعلنا من سدنة هذه اللغة الشريفة المخلصين.

والحمدُ للّه أوّلًا، وآخرًا.

التمهيـــــد

لمحة موجزة عن الإجماع:

الإجماع في اللغة: مصدر الفعل الرباعي (أجمع)، وله معنيان:

أحدهما: العزم، يقال: أجمعتُ على الأمر، أي: عزمتُ عليه عزمًا لا يلحقه توانٍ ولا نقص.

والآخر: الاتّفاق، يقال: أجمع القوم على كذا، أي: اتّفقوا عليه وتواطئوا[1].

الإجماع اصطلاحًا:

الإجماع إمّا أن يُراد به إجماع النّحاة؛ وإمّا أن يراد به إجماع العرب، والغالب أن يكون المراد به إجماع النحاة على حكم ما.

ومن هنا كان تعريف الإجماع في الاصطلاح هو: اتِّفاق نحاة البلدين (البصرة والكوفة) على حكم نحويٍّ أو على أمر يتّصل بالصناعة النحويّة[2].

موقف العلماء من الإجماع:

قال ابن جني في (باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة): « اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنَّمَا يكون حُجَّةً إذا أعطاك خصمك يده ألا يُخالف المنصوص، والمقيسَ على المنصوص، فأمَّا إنْ لم يُعْطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجةً عليه؛ وذلك أنَّه لم يَرِدْ مِمَّنْ يُطاع أمره في قرآنٍ ولا سنةٍ أنّهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النصُّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: «أمّتي لا تجتمع على ضلالة»[3]، وإنَّما هو علمٌ منتزعٌ من استقراء هذه اللُّغة.

---

(١) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٨٥/٢، وتهذيب اللغة: ٢٥٤/١، وتاج اللغة: ١١٩٩/٣، والدُّرّ النقيّ في شرح ألفاظ الخرقيّ: ٨١٠/٣، الكُلّيّات: ٤٢، وفيض الانشراح: ٦٩٩/٢.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٩٠/١، والاقتراح: ١٤٦، وارتقاء السيادة: ٨٧، وفيض الانشراح: ٦٩٩/٢.

(٣) رواه ابن ماجه في سننه: ١٣٠٣/٢، وابن عاصم في السنّة: ٤١، وحسّنه الألباني في تحقيقه للسنة لابن عاصم، والسلسلة الصحيحة: ٣١٩/٣ .

فكلُّ مَنْ فُرِقَ له عن عِلَّةٍ صحيحةٍ، وطريقٍ نهجةٍ، كان خليلَ نفسه، وأبا عمرٍو فِكْرِه؛ إلا أنَّنَا -مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مُرتكبه- لا نسمح له بالإقدام على مُخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدَّمَ نظرها، وتتالت أواخرُ على أوائل، وأعجاز على كَلاكِلٍ، والقوم الذين لا نَشُكُّ في أنَّ الله -سبحانه وتقدّست أسماؤه- قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم، وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعاتهم خادمًا للكتاب المُنَزَّلِ وكلام نَبِيِّه المُرْسَلِ، وعونًا على فهمهما، ومعرفة ما أُمِر به، أو نُهِيَ عنه الثَّقلان منهما إلا بعد أن يناهضه إتقانًا، ويثابته عرفانًا، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكُّرِه. فإذا هو حَذَا على هذا المثال؛ وباشر بإنعام تصفّحه أحناء الحال؛ أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معازٍّ به، ولا غاضٍّ من السلف -رحمهم الله- في شيءٍ منه، فإنَّه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه، وشُيِّع خاطره، وكان بالصَّواب مئنّة، ومن التوفيق مِظِنَّة»[1].

ومن العلماء من جعلوا الإجماع من الأصول المعتبرة، ومنعوا من الخروج على إجماع النّحاة، وقد نسب السيوطي إلى ابن الخشّاب قوله: «لو قيل: إنّ من الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولًا؛ إجراءً لها مجرى «إنْ» الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب لكن مخالفة المتقدّمين لا تجوز»[2]. لكن ابن الخشاب يصرّح في المرتجل بخلاف ما نسبه إليه السيوطي قائلًا: «ولها موضع من الإعراب بحسب المعنى»[3].

ولم يذكر عبارة «مخالفة المتقدّمين لا تجوز»، بل عبارته بعد سَوقه الخلاف في خبرها إذا قُدِّرتْ مُبتدأةً: «وقدّروا لها إذا كانت مبتدأةً كما في هذه المسألة خبرًا - وهو الجزاء - لأنَّ المبتدأ يقتضي خبرًا، والفعل مجزومٌ - كما تراه - شرطاً كان أو جزاءً؛ والقياس أن يكون الخبر الشرط، وإن كانت الفائدة إنّما تتم بالجزاء...»، «ولو قيل: إنّه مبتدأٌ لا خبر له؛ لقيامه مقام ما لا يحتاج إلى خبر، بل ما بعده مغنٍ عن خبره لكان قولاً...».

(١) الخصائص: ١/١٩٠.
(٢) الاقتراح: ١٤٧-١٤٨.
(٣) المرتجل ٢٦٩.

ثُمَّ قال: «وبعد، فالاتّباع أولى، وما قال به المتقدّمون في تقدير الخبر حسنٌ قوي»[1].

ومنهم من لم يعدّ الإجماع من أصول النحو، فهذا أبو البركات الأنباري يقول: «أدلّة النحو ثلاثة: نقلٌ، وقياسٌ، واستصحاب حال»[2].

الإجماع عند السيرافي:

أوّلًا: ينصّ السيرافي على الإجماع بعباراته الصريحة (أجمع، أجمعوا، بإجماع، إجماعهم، وفي مسألة قال: بلا خلاف، ثمّ شرح ذلك فقال أجمعوا»[3].

ثانيًا: ذكر إجماع النحويين دون أن يميز بصرّيّهم عن كوفيّهم، وفي موضع آخر قصد بالإجماع أتباع المدرستين[4].

ثالثًا: من أنواع الإجماع التي أوردها، إجماع الرُّواة[5].

رابعًا: ممّا يُلحظ أنّ دلالة الإجماع عنده لا يُرَاد بها عدم وجود مخالف، بل نصّ في مسألةٍ إجماع رواة البيت:

اسْمَعْ حديثًا كَمَا يوما تُحَدِّثُهُ *** عن ظَهْرِ غيبٍ إذا مَا سائلٌ سَأَلَا

على رفع «تُحدّثه» إلا المفضّل؛ فإنّه كان ينصبه.

وحكى الإجماع في مسألة تسمية المؤنَّث باسم كان مؤنَّثًا قبل التسمية، ثمّ أتبعه بخلاف الزجّاج[6]!

---

(١) المرتجل: ٢٦٩-٢٧١.
(٢) لمع الأدلّة: ٨١.
(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٠٨/٨.
(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٧٦/٦.
(٥) ينظر: شرح الكتاب: ١٥٨/١٠.
(٦) ينظر: شرح الكتاب: ٥٨/١٢ وَ ٥٩.

الدرسات السابقة:

أبـرز الدّراسـات السـابقة التـي كانـت قريبـةً مـن هـذه الدراسـة هـي (الإجمـاع في النحـو العربـيّ دراسـة أصوليّـة نحويّـة)، للباحـث : دخيـل بـن غنيـم العـواد، ومـع شـمولها وتأصيلها إلا أنّهـا لـم تـأت علـى ذكـرٍ للسـيرافي؛ فقـد تنـاول الإجمـاع مـن لـدن سـيبويه إلـى ابـن جنـي، فقـال في خطتـه:

- «وأمّا المبحث الثالث فقد كان في الإجماع بعد سيبويه إلى وفاة ابن جني.
- وقد اشتمل هذا المبحث على أربعة مطالب:
- المطلب الأول : الإجماع عند الفراء .
- والمطلب الثاني: الإجْمَاع عند المُبَرِّد .
- والمطلب الثالث : الإجْمَاع عند الزَّجَّاج .
- والمطلـب الرابع : الإجْمَاع عند ابن جِنِّي" .

مسائل الإجماع

المسألة الأولى: نوع اللام في (زيدًا لأضربنّ)

قال السيرافي: لا يجوز بإجماع الكوفيين: زيدًا لأضربنّ، ولا طعامَك لآكلنّ[1].

دراسة المسألة:

أوّلًا: نوع اللام التي في مسألتنا «زيدًا لأضربنّ»، وأضرابها:

هذه اللّام هي اللّام الواقعة في جواب القسم، وليس في ذلك خلاف، وإنّما اختلفوا في اللام الداخلة على المبتدأ، هل هي لام الابتداء أو لام جواب القسم؟

فذهب الكوفيون إلى أنّ اللّام في قولهم «لزيدٌ أفضلُ من عمرو» جواب قسم مقدَّر، والتقدير: واللّه لزيدٌ أفضلُ من عمرو، فأضمر اليمين اكتفاءً باللام منها.

وذهب البصريّون إلى أنّ اللّام لام الابتداء. وكلٌّ أورد حُجَّتَه تقويةً لقوله[2]، وليست من مسألتنا في شيء؛ وإنّما ذكرت ذلك ليكون الأمر جليًّا في هذه اللام.

قال أبو حيّان: «وهذه اللام [أي: لام القسم] لا يعمل ما بعدها فيما قبلها»[3]، وصرّح في الارتشاف[4] أنّها لام القسم.

ثانيًا: حكم تقدّم معمول جواب القسم على عامله:

قال ابنُ مالك: «إن تعلّق بجواب القسم جار ومجرور أو ظرف جاز تقديمه عليه، وإن تعلَّق به مفعولٌ لم يجز تقديمه، فلا يجوز في: واللّه لأضربنّ زيدًا: واللّه زيدًا لأضربنّ»[5].

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ١٦٧/٥.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤١/١.
(٣) التذييل: ٤٠٣/١١.
(٤) ٢١٦٣/٤.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢١٩/٣.

الإجماع بعد السيرافي:

ممّن أشار إلى الإجماع أبو حيّان: «وفي بعض شروح الكتاب: ولا يجيز الكوفيون زيدًا لأضربن...»[1]. ولم يبيّن أيّ شرح من شروح الكتاب هذا المذكور. وغالب الظنّ أنّه يعني شرح السيرافي.

وذكر أبو حيّان أنّ في النهاية: لا يجوز زيدًا لأضربنّ، ويجوز إن زيدًا عمرًا ليضرب، وأجاز الكوفيون تقديمه إذا كان ظرفًا نحو: فيك لأرغبنّ، وعليك لأنزلنّ[2].

ففي قول ابن مالك ورواية أبي حيّان لم يُذكر أنّ في المسألة قولًا آخر مخالفًا لقول الكوفيين.

ثُمّ أورد أبو حيّان في (باب الاشتغال) في مواضع الرفع على الابتداء قولًا يُشعِر أنّ في المسألة خلافًا، قال: «الثامنة: أن يلي لام القسم نحو: زيدٌ لأضربنّه، هو مبني على الخلاف في جواز زيدًا لأضربنّ، فمن أجاز ذلك أجاز هنا فقال: زيدًا لأضربنّه»[3].

ويوضّح ذلك قولُ ابن عقيل: «لا يتقّدم على جواب قسم معموله إلا إنْ كان ظرفاً أو جاراً ومجرورًا، والمغاربة نصُّوا على المنع مطلقاً، في المثبت والمنفي بما ... وفي البسيط: هذه اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ وأجازه الفراء وأبو عبيدة»[4].

فحكاية الخلاف وبخاصّة عن الفرّاء وهو رأس الكوفيين مخالفةٌ لحكاية السيرافي عنهم! وهو قريبُ العهد بهم زمانًا، ومكانًا. فقد بيّنَ الخلاف بين مسألتنا ذه، ومسألة تقدّم الجار والمجرور، قال: «كان هشام بن معاوية يجيز: فيك لأرغبنّ، وعليك لأنزلنّ، أو منك لآخذنّ؛ فهذه الحروف في صلة ما بعد اللام»[5]، ثمّ ذكر إجماع الكوفيين على منع مسألتنا.

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٨٩٦/٤.
(٢) ارتشاف الضرب: ١٧٨٨/٤.
(٣) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٦٣.
(٤) المساعد: ٣٢٦/٢.
(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ١٦٧/٥.

ومن دواعي التأمّل لمَ نصَّ السيرافيُّ على الكوفيين دون البصريين، ومَن المشتهر عنهم منع ذلك؟

ومن ذلك نصوص ابن مالك وأبي حيّان وابن عقيل المتقدّمة، إضافة إلى حكاية أبي البركات الأنباري عنهم «قال البصريّون: لام القسم تمنع ما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول «زيدًا لأكرمنَّ، وعمرًا لأضربنَّ» فتنصب زيدًا بلأكرمنَّ وعمرًا بلأضربنَّ»[1]. وحكى في موضع آخر عنهم «حُكْم لام القسم في كلّ موضع أن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا ما بعدها فيما قبلها؛ لأنّ ما بعدها من الكلام محلوف عليه؛ فلو جعل شيء منه قبلها لزال منه معنى الحلف عليه»[2].

والذي يظهر لي بعد تأمّل ما أورده أبو سعيد السيرافيّ أنّه نصّ على إجماع الكوفيين؛ ليبيّن تفرّد هشام بن معاوية الكوفيّ عن رأي أصحابه في شيء من المسألة، وإلا هو في أصل المسألة موافقٌ لهم. قال: «كان هشام بن معاوية يجيز: فيك لأرغبنّ، وعليك لأنزلنّ، أو منك لآخذنّ؛ فهذه الحروف في صلة ما بعد اللام.

ولا يجوز بإجماع الكوفيين: زيدا لأضربنّ، ولا طعامك لآكلنّ»[3].

ومن ذلك يترجّح أنّه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في منع هذه المسألة.

والله أعلم.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٧٥.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣٤١.
(٣) شرح الكتاب: ٥/١٦٧.

المسألة الثانية: حذف العامل في (أمّا أنت منطلقًا)

قال أبو سعيد -رحمه الله-: أمّا أنت مُنطلِقًا، اختلف فيه الكوفيون والبصريون مع إجماعهم على حذف الفعل[1].

دراسة المسألة:

أورد السيرافيُّ هذه المسألة عند شرحه لباب سمّاه سيبويه (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه في غير الأمر والنَّهي)[2]، ثم أورد سيبويه مسائل حُذِف منها فعل النصب إلى أن قال: «ومن ذلك قول العرب: أَمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، وأَمّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ معه».

قال السيرافيُّ مُبيّنًا عبارة سيبويه: «أمّا أنت منطلقًا، اختلف فيه الكوفيون والبصريون مع إجماعهم على حذف الفعل»[3].

فمسألة الاتفاق بين البصريين والكوفيين أنّ «منطلقًا» منصوبٌ بعاملٍ محذوف، ثم اختلفوا في تأويله:

فقال الكوفيّون: هو بمعنى إنْ، وعندهم أنّ « أنْ » المفتوحة فيها معنى «إنْ» التي للمجازاة، وعلى ذلك يحملون: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: 282].

ويحتجون بأنها تُقرأ: «إنْ تضلّ» بكسر «إن»[4] والمعنى عندهم سواء.

---

(١) شرح الكتاب: ٥/٦٤.
(٢) الكتاب: ١/٢٩٠.
(٣) شرح الكتاب: ٥/٦٤.
(٤) هي قراءة حمزة، وأبان بن تغلب، والأعمش. قال الفرّاء: «بفتح أن، وتُكسَر، فمن كسرها نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة مما قبلها، ومن فتحها فهو أيضًا على سبيل الجزاء إلا أنّه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير؛ فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة. ومعناه- والله أعلم- استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكّر الذاكرةُ الناسية -إن نسيت- فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله، وصار جوابه مردودًا عليه». معاني القرآن: ١/١٨٤. وينظر: الجنى الداني: ٢٢٣، ومعجم القراءات: ١/٤١٧.

وأمّا البصريّون: فالتقدير عندهم: «لأن كنتَ أنت منطلقًا أنطلق معك»، أي: لهذا المعنى الذي كان منك في الماضي: أنطلق معك؛ ولذلك شبّهها سيبويه بـ«إذ»[1] وجعلهما كشيءٍ واحد؛ لاشتراكهما في المضيّ، وإذا وليَ «أنْ» الفعل الماضي فهو ماضٍ لا غير، كما إذا وليها المستقبل، فهو للاستقبال لا غير[2].

وقال أبو علي: (أمّا أنت) في موضع نصب، المعنى (انطلقْتُ) لأنْ كنت مُنطلقًا، فلما أُسقطت اللام صار في موضع نصب، و (ما) بدل من (كُنتَ).

أمّا أبو العبّاس المبرّد فقد ذهب إلى غير ما أجمعوا عليه؛ فكان يجيز ذكر الفعل بعدها ويجعلها زائدة كزيادتها في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: 155][3].

وردّ قولَه السيرافيّ؛ لأنّه ليس على ما قال دليل؛ لأنّها زائدة في هذا الموضع، ثم لزمت عوضًا، ولم تستعمل إلا على ذلك، وحسُن حذفُ الفعل لإحاطة العلم بأنّ «أن» هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ، فكان ذلك بمنزلة فعل محذوف؛ لحضور الدلالة عليه[4].

المسألة الثالثة: عامل الرفع للمبتدأ الواقع بعد الجار والمجرور

قال السيرافي: أجمعوا على جواز: في داره زيدٌ[5].

دراسة المسألة:

(١) قال: «...لأنَّها في معنى «إذْ» في هذا الموضع، و«إذ» في معناها أيضاً في هذا الموضع، إلاّ أنّ «إذ» لا يُحذَفُ معها الفعل». الكتاب: ٢٩٣/١. وينظر: التذييل: ٢٩٧/٧ ففيه مزيد بيان.
(٢) شرح الكتاب: ٦٥/٥.
(٣) ينظر: التعليقة: ١٨٧/١، و شرح الكتاب: ٦٥/٥. وينظر: كلامه حول زيادة «ما» كما في الآية في المقتضب: ٤٨/١، و٥٢/٣.
(٤) شرح الكتاب: ٦٥/٥.
(٥) ينظر: شرح الكتاب: ١٧٦/٦.

أورد السـيرافيُّ حكايـةَ الإجمـاع في هـذه المسـألة، ويعنـي بـه إجمـاع البصريـين والكوفيـين، عنـد شـرحه لقـول سـيبويه في (بـاب مـا ينتصـب فيـه الخبـر؛ لأنَّـه خبـرٌ لمعـروف يرتفـع علـى الابتـداء، قدّمتـه أو أخّرتـه): «وذلـك قولـك: فيهـا عبـدُ اللّه قائمًـا، وعبـدُ اللّه فيهـا قائمًـا. فعبـدُ اللّه ارتفـع بالابتـداء؛ لأنَّ الـذي ذكـرت قبلـه وبعـده ليـس بـه، وإنّمـا هـو موضعٌ لـه، ولكنّـه يجـري مجـرى الاسـم المبنـي علـى مـا قبلـه. ألا تـرى أنَّـك لـو قلـت: فيهـا عبـدُ اللّه، حسُـن السـكوتُ، وكان كلامًـا مسـتقيمًا، كمـا حسُـن واسـتُغنيَ في قولـك: هـذا عبـدُ اللّه، وتقـول: عبـدُ اللّه فيهـا؛ فيصيـر كقولـك: عبـد اللّه أخـوك، إلا أنَّ عبـد اللّه يرتفـع مقدَّمًـا كان أو مؤخّـرًا بالابتـداء»[1].

قال أبو سعيد: «مذهب سيبويه أن الاسم يرتفع بالابتداء أخّرت الظرف أو قدمته.

وقـال الكوفيـون: إذا تقـدم الظـرف ارتفـع الاسـم بضميـر لـه مرفـوع في الظـرف المتأخـر...»

ثم قـال مُحتجّـا لسـيبويه: «وممّـا يـدلّ علـى بطـلان مـا قالـوه، إجماعهـم علـى جـواز: في داره زيـد، فـإن كان زيـدٌ مرفوعًـا بالظـرف فـلا يجـوز إضمـاره قبـل الذكـر وليـس النيّـة التأخيـر، وإنمـا يجـوّز سـيبويه وأصحابـه: في داره زيـد، لأنَّ النيـة: زيـد في داره»[2].

فالبـاب معقـودٌ أصـلًا لمسـألة مـن مشـاهير مسـائل الخـلاف، وهـي (عامـل الرفـع للمبتـدأ الواقـع بعـد ظـرفٍ أو جـارّ ومجـرور)[3].

أمّـا مسـألتنا فهـي فـرع مـن فـروع تلـك المسـألة. فهـم متّفقـون علـى جـواز (في داره زيـدٌ)؛ لكنّهـم اختلفـوا في الرافـع، ولذلـك قـال السـيرافي: «وممّـا يـدلّ علـى بطـلان مـا قالـوه، إجماعهـم علـى جـواز: في داره زيـدٌ، فـإن كان زيـدٌ مرفوعًـا بالظـرف فـلا يجـوز إضمـاره قبـل الذِّكـر، وليـس النيّـة التأخيـر، وإنّمـا يجـوّز سـيبويه وأصحابـه: في داره زيـد، لأنَّ النيّـة:

(١) الكتاب: ٢/٨٨.
(٢) شرح الكتاب: ٦/١٧٥-١٧٦.
(٣) وهـي المسـألة السادسـة مـن مسـائل الإنصـاف في مسـائل الخـلاف لأبـي البـركات الأنبـاري: ١/٦١-٦٣.

زيدٌ في داره»[1].

وزاد الأمر جلاء أبو البركات الأنباري في مسائله عندما قال: أمّا قولهم[2] «إنّ الأصل في قولك: أمامك زيدٌ، وفي الدار عمرو: حَلَّ أمامك زيدٌ، وحلّ في الدار عمرو؛ فحذف الفعل، واكتُفي بالظرف منه» قلنا: لا نسلِّم أنَّ التقدير في الفعل التقديم، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير...

والذي يدلّ على أنّ الفعل ههنا في تقدير التأخير، والاسم في تقدير التقديم أنَّك تقول: «في داره زيد» ولو كان كما زعمتم لأدَّى ذلك إلى الإضمار قبل الذِّكْر، وذلك لا يجوز[3].

كما بيّن ابن مالك علّة الإجماع بقوله: «نحو: (في داره زيدٌ) جائز بلا خلاف؛ إذ ليس فيه إلا تقديم خبرٍ مشتملٍ على ضميرٍ عائدٍ على مبتدأ متأخّر، ولا بأس بذلك؛ لأنّه مُقدّم الرتبة، فأُجمِع على جوازه»[4].

وزاد المسألةَ بيانًا ناظرُ الجيش بقوله: «وحاصل الأمر أن الخبر إذا اشتمل على ضمير عائد على المبتدأ نحو: في داره زيد جازت المسألة بلا خلاف؛ إذ ليس في ذلك إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخّر، ولا بأس بذلك؛ لأنَّه مُقدَّم رتبة؛ فأُجمِع على جوازه»[5].

حكاية الإجماع بعد السيرافي:

سارت حكاية الإجماع بعد السيرافي في كتب النُّحاة، فقد صرّح بالإجماع في ذي

(١) شرح الكتاب: ٦/١٧٥-١٧٦.
(٢) أي: الكوفيين.
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٦٣.
(٤) شرح التسهيل: ١/٣٠٠.
(٥) تمهيد القواعد: ٢/٩٤٣.

المسـألة ابـن يعيـش[١]، ابـن مالـك[٢]، وابـن عقيـل[٣] بنقـل الإجمـاع.

قـال المـراديّ: «ومنـع الكوفيـون تقـديم الخبـر إلا في نحـو في داره زيـد»[٤]، كمـا حكـى ابـن هشـام عـدم الخـلاف في هـذه المسـألة في مغنـي اللبيـب[٥]،

أمّـا أبـو حيّـان[٦] والسـيوطي فيذكـران أنّ الأخفـش منـع هـذه المسـألة[٧]! قـال أبـو حيّـان: رادًّا حكايـة ابـن مالـك الإجمـاع: «وليـس كمـا ذكـر، بـل ذكـر النحّـاس فيهـا خلافًـا عـن الأخفـش فيمنعهـا إذا ارتفـع «زيـد» بالظـرف». وفـات أبـو حيّـان أنّ الإجمـاع حـكاه السـيرافيُّ قبـل ابـن مالـك !

وعلى ما نُقِل فإنّ حكاية الإجماع في محل نظر.

(١) ينظر: المفصّل: ٢٣٤/١.
(٢) ينظر: تسهيل الفوائد: ٤٧، و شرح التسهيل: ٣٠٠/١.
(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٢٢٨/١.
(٤) توضيح المقاصد: ٤٨٢/١.
(٥) ٥٨٠.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٠٨/٣.
(٧) ينظر: همع الهوامع: ٣٨٧/١.

المسألة الرّابعة: جواز لولاك ولولاي

قال السيرافي: أجمع النحويون المتقدّمون من البصريين والكوفيين على الرِّواية عن العرب: لولاكَ، ولولايَ.

دراسة المسألة:

هذه المسألة ليست من مسائل الرأي، وإنّما هي من مسائل السّماع؛ فقد أجمعوا على رواية (لولاكَ، ولولايَ)، واختلفوا في تأويلها[1]، والذي يعنينا هنا، هو الإجماع.

أمّا سيبويه وأتباعه فقد استشهدوا على هذه الرواية بقول يزيد بن الحكم الثقفيّ:

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى *** بأَجْرامه من قُلّةِ النّيقِ مُنهَوي[2]

أمّا الفرّاء فقد قال: «وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر وكثر بها الكلام حَتَّى استجازوا أن يقولوا: لولاك ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت»[3].

ثمّ استشهد بقول الشاعر[4]:

أيطمعُ فينا مَنْ أراقَ دماءَنا *** وَلَوْلاكَ لَمْ يعرض لأحسابنا [حَسَن][5]

وببيت سيبويه مع اختلاف روايته:

وَمنزلةٍ لولَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى *** بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيق مُنْهوِي

---

(١) هي المسألة السابعة والتسعون من مسائل (الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٢١٢).

(٢) في: سرّ صناعة الإعراب: ١/٣٩٥، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢/٣٤١، والجنى الداني: ٦٠٣.
وقد أورد العينيُّ في المقاصد النحويّة: ٣/١٧٠ هذا البيت مع أبيات أُخَر.

(٣) معاني القرآن للفرّاء: ٢/٨٥.

(٤) ينسب هذا البيت إلى عمرو بن العاص يقوله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي، رضي الله عنهم، وقبل البيت قوله:
معاويَ إنِّي لَم أُبَايِعْكَ فَلْتَةً *** ومَا ذَاكَ مَا أَسْرَرتُ مني كَمَا عَلَنْ
وهو في: الإنصاف: ٢/٢١٦، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢/٣٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٨٢، وشرح الكافية الشافية: ٢/٧٨٧، وارتشاف الضرب: ٤/١٩٠٥، والمقاصد النحوية: ٣/١٢٠٧.

(٥) في المعاني: (حسم)، وهو تحريف، والصواب ما أثبت، وعلى الصواب نقله عن الفرّاء ابن منظور والزبيدي، كما في: لسان العرب: ١٥/٤٧٠، وتاج العروس: ٤٠/٤٨٦.

الإجماع بعد السيرافي:

أورد السيرافيُّ إجماع الكوفيين والبصريين على رواية (لولاي)، و(لولاك)، ثمّ أتبع ذلك بخروج المبرّد عن إجماعهم، والردّ عليه؛ فقال:

كان أبو العباس المبرّد ينكر (لولاي) و(لولاك)، ويزعم أنّه خطأٌ لم يأت عن ثقة، وأنّ الذي استغواهم بيتُ الثقفيّ، وأنّ قصيدته فيها خطأٌ كثير![1]

ثم تتابعت بعد السيرافي النقولُ للإجماع، وذُكِرَ خلاف أبي العبّاس المبرّد في كتب النُّحَاة[2].

رأي المبرِّد:

ممّا سبق فإنَّ أبا العبّاس يردّ هذه الرواية، ويحتجّ عليها بأمور:

الأوّل: أنَّ النقل لم يأتِ عن ثقة.

الثّاني: أنَّهم اعتمدوا في إثباتهم لهذه الرواية على بيتٍ واحدٍ.

الثّالث: وإنْ ثبت البيت للثقفيّ؛ فإنَّ في قصيدته خطأًكثيرٌ[3]، ولحنٌ كثيرٌ؛ فلا ينبغي الاحتجاج بها[4].

الرابع: أنّه لم يأتِ في التنزيل إلا منفصلًا[5].

وردٌّ على المبرِّد بأمور:

الأوّل: خروجه على الإجماع، وإنكاره على الجماعة[6] .

(١) شرح السيرافي: ٨٣/٩.
(٢) ينظر: شرح السيرافي: ٨٣/٩، والتعليقة: ٨٩/٢، والإنصاف: ٢١٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٢/١، شرح التسهيل لابن مالك: ١٨٥/٣، والتذييل: ٣٠٨/١١، والمقاصد النحوية: ١٠٧٠/٣.
(٣) ينظر: شرح السيرافي: ٨٣/٩، والتعليقة: ٨٩/٢.
(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٢/١.
(٥) الإنصاف: ٢١٢/٢.
(٦) شرح السيرافي: ٨٣/٩.

الثّاني: أنَّ ما زعمه مردود برواية سيبويه والكوفيين، وقد جاء ذلك كثيرًا في كلام العرب، وأشعارهم(١).

قال الأستاذ أبو علي: «اتفق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل وسيبويه، والكسائي والفرّاء(٢)- على رواية لولاك عن العرب؛ فإنكار المبرد هذيان، وإن يكن يزيد بن الحكم لحانًا كما قال فقد قال رؤبة:

لولاكما لخرجت نفساهما»(٣).

الثَّالث: ولو سُلّم بالقدح الذي أورده المبرّد، فإنّ الحرف الشّاذ أو الحرفين أو الثّلاثة إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم لم يكن قادحًا في قائلها، ولا دافعًا للاحتجاج بشعره كما قال ابن الشجري(٤)، وتبعه البغدادي في الخزانة(٥).

وأجاب أبو البركات الأنباري على كونه لم يأتِ في التنزيل إلا منفصلًا فقال: أما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو «لولا أنا ولولا أنت» كما قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾ [سبأ: 31]، فلا خلاف أنَّه أكثر في كلامهم وأفصح، وعدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه، ألا ترى أنه لم يأتِ في التنزيل ترك عمل «ما» في المبتدأ والخبر نحو «ما زيد قائم، وما عمرو منطلق» وإن كانت لغة جائزة فصيحة، وهي لغة بني تميم، قال الشاعر:

رِكَابُ حُسَيْلٍ أَشْهُرَ الصَّيْفِ بُدَّنٌ *** ونَاقَةُ عمرٍو ما يُحَلَّ لها رَحْلُ

ثم لم يدلّ عدم مجيئها في التنزيل على أنها غير جائزة ولا فصيحة؛ فكذلك ههنا، والله أعلم»(٦).

ولم أقف على رأي لأحد وافق المبرِّدَ إلا ما كان من أبي عليٍّ الفارسيّ فهو أمرٌ حقيقٌ بالتوقّف عنده، فهو أورد رأيَ المبرّد وذكر حُجَجه، ثمّ أتبعه بصمتٍ دون ذكرٍ

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/١٨٥، والمقاصد النحوية: ٣/١٠٧٠.
(٢) ينظر: معاني القرآن: ٢/٨٥.
(٣) التذييل: ١١/٣٠٨. والبيت لم أقف عليه في ديوان رؤبة وهو في: خزانة الأدب: ٥/٣٤١.
(٤) الأمالي: ١/٢٧٧.
(٥) ٥/٣٣٩.
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٢١٢، ٢١٤، ٢١٧.

لرأيه، ومن خبَر أسلوب الرجل يعلم أنّ مرتضٍ لما يسكت عنه!

قال: «أبو العبّاس يذهب إلى أنّه غلط، ويقول: إنّ الشعر الذي فيه (لولاي) ليس بالفصيح، وكذلك قول الآخر:

لولاكَ هذا العامَ لَمْ أحْجُجِ[1]

وقال[2]: وإذا تأملت هذه الجيْمِيَّةَ وجدت فيها غيرَ لحنٍ.

قال: وحُكِيَ لي أنَّ أبا عُمر[3] اجتهد في طلب مثل هذا في شعرٍ فصيحٍ أو كلامٍ منثورٍ عن العرب فلم يجده»[4].

تعقيب:

والذي وقفتُ عليه في كتب المبرّد هو قوله في الكامل: «سيبويه يزعم أنّ «لولا» تخفض المُضْمَر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء، فيُقَال: إذا قلت: «لولاك»، فما الدليل على أنَّ الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة، وضمير النصب كضمير الخفض؟ فيقول: إنَّك تقول لنفسك: «لولاي»، ولو كانت منصوبةً لكانت النُّون قبل الياء، كقولك: «رماني وأعطاني»، قال الشاعرُ وهو يزيدُ بن الحَكَم الثَّقَفيّ:

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى *** بأَجْرامه من قُلّةِ النّيقِ مُنهَوي

النِّيق: أعلى الجبل، وجِرْم الإنسان: خلقه.

فيُقَال له: الضمير في موضع ظاهره، فكيف يكون مختلفاً؟ وإن كان هذا جائزًا فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه، نحو: «إنّ» وما كان معها في الباب؟

وزعم الأخفش سعيدٌ أنَّ الضمير مرفوعٌ، ولكن وافقَ ضميرَ الخفض، كما يستوي الخفض والنصب، فيقال: فهل هذا في غير هذا الموضع؟

---

(١) نسب لغير واحدٍ من الشعراء، فقد نُسب لعمر بن أبي ربيعة، وللعرجي، وهو في: ملحق ديوان عمر: ٤٧٨، والصناعتين: ١١٤، والتذييل: ٣٠٩/١١.

(٢) يعني أبا العبّاس.

(٣) أي: الجرمي.

(٤) التعليقة: ٨٩/٢-٩٠.

قال أبو العباس: والذي أقوله أنَّ هذا خطأٌ، لا يصلح إلاّ أن تقول: لولا أنت، كما قال عز وجل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾ [سبأ: 31]، ومن خالَفَنا فهو لا بدَّ يزعم أنَّ الذي قلناه أجود، ويدّعي الوجه الآخر، فيُجيزه على بعدٍ»[1].

وهنا تساؤل: هل التخطئة التي وردت في هذا النصّ تخطئة للرواية، أم تخطئة للرأي؟

الذي يظهر أنّها تخطئة للرواية؛ لأنّه أورد رأي سيبويه ثمّ فنّده، ورأي الأخفش ثم ردّه بعدم النظير.

وبعد ذلك أبان ما يراه، وختم رأيه باحتمال جواز الرواية، ولزوم المخالف الاعتراف بأنّ رأيه أجود، قال: «ومن خالَفَنا فهو لا بدَّ يزعم أنَّ الذي قلناه أجود، ويدّعي الوجه الآخر، فيُجيزه على بعدٍ»[2].

ويؤكّد ذلك أبو البركات الأنباري بقوله: «(وذهب أبو العباس المُبَرِّد إلى أنه لا يجوز أن يُقال: «لولاي، ولولاك» ويجب أن يُقال: «لولا أنا، ولولا أنت» فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾ [سبأ: 31]، ولهذا لم يأتِ في التنزيل إلا منفصلًا»[3].

المسألة الخامسة: الصرف وعدمه للمؤنّث الثلاثي ساكن الوسط

قال السيرافي: «إذا سُمّيَ المؤنَّث باسم كان مؤنَّثًا قبل التسمية، نحو: «قِدْر» و«عَنْز»، أو الغالب عليه أن يُسمَّى به المؤنَّث وأوسطه ساكن، نحو: «دَعْد»، و«جُمْل»، و«هند»؛ فلا خلاف بين المتقدمين أنّه يجوز فيها الصرف، ومنع الصرف»[4].

وما أجمعوا على ذلك عندي إلا لشهرة ذلك في كلام العرب[5].

(١) الكامل: ٣/١٢٧٧-١٢٧٨.
(٢) الكامل: ٣/١٢٧٧-١٢٧٨.
(٣) الإنصاف: ٢/٢١٢.
(٤) ينظر: شرح السيرافي: ١٢/٥٧.
(٥) ينظر: شرح السيرافي: ١٢/٥٨.

دراسة المسألة:

نفى السيرافيُّ في هذه المسألة الخلاف، ثمّ بيّن المراد بعدم الخلاف، وهو الإجماع على جواز الصرف ومنعه للاسم المؤنّث الثلاثي ساكن الوسط[١].

ومع إجماع المتقدّمين على إجازة الصرف، ومنعه إلاّ أنَّ الأقيس والأجود عند سيبويه[٢] ترك الصرف؛ لأنَّه قد اجتمع فيه التأنيث والتعريف[٣]، ووجه الصرف أنّ خفّة البناء بسكون وسطه قاومت العِلَّتين[٤].

وخرج عن الإجماع في هذه المسألة الزجّاجُ[٥] وخالف من تقدّمه فكان لا يجيز الصرف فيها، ويرى أنَّهم ادّعوا الصرف بحجّة لا تثبت؛ لأنَّ السّكون لا يغيّر حكمًا أوجبه اجتماع علّتين تمنعان الصَّرف[٦].

رأي الزجّاج:

حكى السيرافيُّ الإجماع في هذه المسألة ثمّ أتبعه بخلاف الزجّاج! وهذا ممّا يوحي إلينا بحدود مصطلح الإجماع عند السيرافي، كما سبق بيانه.

أمّا الزجّاج فقد أعلن رأيه ومخالفته لمن سبقه قائلًا: «إذا كان المؤنّث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكنٌ، وكان ذلك الاسمُ لشيءٍ مؤنّثٍ أو مخصوصٍ به التأنيث؛ فإنّه لا ينصرف في المعرفة أيضًا، وينصرفُ في النكرة.

---

(١) السابق.

(٢) قال: «اعلم أنّ كل مؤنّث سمّيته بثلاثة أحرُف متوالٍ منها حرفان بالتّحرّك لا ينصرف، فإنْ سمّيته بثلاثة أحرُف فكان الأوسط منها ساكنًا وكانت شيئًا مؤنّثًا، أو اسمًا الغالب عليه المؤنّث، كـ (سُعاد) فأنت بالخيار: إنْ شئتَ صرفته، وإنْ شئت لم تصرفه، وتركُ الصّرف أجود». الكتاب: ٢٤٠/٣.

(٣) شرح السيرافي: ٥٧/١٢.

(٤) ينظر: التذييل: ٧٩/١٥.

(٥) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٨.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٥٨/١٢.

وزعم سيبويه والخليلُ وجميع البصريين: أنَّ الاختيار تركُ الصرف، وأنّك إن شئتَ صرفتَ.

وذلك نحو امرأة سمّيتها بـ«عين»، أو «قدْر»، أو «عنْز»؛ فالاختيار ألا تُصرَف في المعرفة...»[1].

ثُمَّ بيّن موقفه من ذلك القول وردّ حُجَجهم قائلًا: «أمّا ما قالوه من أنّه لا ينصرف فحقٌّ وصواب.

وأمّا إجازتهم صرفه فاحتجّوا فيه بأنّه: لمّا سكن الأوسط، وكان مؤنّثًا لمؤنّثٍ خفَّ فصُرِف.

وهذا خطأٌ؛ لو كانت هذه العلّة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف.

فهم مجمعون معنا على أنّ الاختيار ترك الصرف، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف؛ وإذا بيّنوا وجب ألا يكون تركُ [أولى][2]»[3].

وما ذهب إليه الزجّاج باطلٌ بالسماع والقياس[4]، وردّ قوله بأمور منها:

الأوّل: خروجه عن الإجماع؛ قال السيرافيُّ: «ولا أعلم خلافًا بين من مضى من الكوفيين والبصريين»[5].

الثّاني: لم يُجمع المتقدّمون على هذا الأمر –مع حرصهم، وشدّة تحريهم– إلا لشُهرة ذلك في كلام العرب[6].

الإجماع بعد السيرافي:

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٧-٦٨.
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٨-٦٩.
(٤) ينظر: التذييل: ٨١/١.
(٥) شرح السيرافي: ٥٨/١٢.
(٦) شرح الكتاب للسيرافي: ٥٨/١٢.

استمرّت هذه المسألة في كتب النحاة بين ذاكرٍ للخلاف، ومُعرضٍ عنه[1]، ومن أولئك ابن هشام اللَّخمي إذ قال بعد أن ساق البيت المشهور:

لم تتلفَّعْ بفضلِ مِئْزرها *** دعْدٌ، وَلم تُسْقَ دعْدُ فِي العُلَبِ[2]

«والشاهد في البيت صرفُ (دعد) وتركُ صرفها؛ لأنّه اسمٌ ثلاثيٌّ ساكن الأوسط خفيف؛ فاحتمل الصرف في المعرفة؛ للزوم العلّتين له: علّة التعريف، وعلّة التأنيث، والقول الأوّل هو المعوّل عليه»[3].

ثم يأتي الإمام ابنُ مالك ويذكر الوجهين دون إشارةٍ لخلاف قائلًا: «فإن كان علَمُ المؤنَّث ثنائيًّا أو ثلاثيًّا ساكن الحشو وَضْعًا أو إعلالًا غير مُصغَّرٍ ففيه وجهان: أجودهما المنع، إلّا أن يكون الثلاثي أعجميا فيتعين منعه»[4].

وأشار أبو حيّان إلى إغفال ابن مالك لذكر الخلاف والاكتفاء بتجويز الوجهين، ثم ساق الخلاف؛ حيث يرى الجمهور تجويز الوجهين -كما ذكر ابن مالك- ، وإن كان المنع أجود، وهو رأي سيبويه -المتقدّم ذكره-، والأخفش[5]، والمبرّد[6]، والزجّاج -وقد تقدّم- والرُّمّاني[7]، وابن جنّي[8]، والجماعة[9].

(١) ينظر: توجيه اللمع لابن الخبّاز: ٤١٥، والمحرر للهرمي: ١٠٢٥/٢، واللمحة: ٧٥٩/٢، واللباب: ٥٠٨/١، وتوضيح المقاصد للشاطبي: ٦٣٣/٥.

(٢) نسبه ابن هشام اللخمي إلى جرير، وهو في ديوانه: ٨٨. ينظر: الفصول والجمل: ٩٢، وَ ٥٥٤، واللباب للعكبري: ٥٠٨/١.

(٣) الفصول والجمل: ٥٥٤.

(٤) تسهيل الفوائد: ٢٢٠.

(٥) ينظر: معاني القرآن له: ١٦٩/١. ونسب العكبريُّ إلى الأخفش القول بأنّه لا ينصرف. ينظر: اللباب: ٥٠٨/١.

(٦) قال: «فَإن سميتها بِثَلَاثَة أحرف أوسطها سَاكن، فكان ذَلك الاسم مؤنَّثًا أَو مُسْتَعْملاً للتأنيث خَاصَّة، فَإن شِئْت صَرفته، وإن شِئْت لم تصرفه ... وَذَلِكَ نَحْو امْرَأَة سميتها بشمس أَو قدم، فَهذه الأسماء المؤنَّثة.
وَأمّا المستعملة للتأنيث فنحو: جُمَل، ودَعْد، وَهِنْد فَأَنت في جَمِيع هَذَا بِالْخِيَارِ، وَترك الصّرْف أَقيس». المقتضب: ٣٥٠/٣.

(٧) ينظر: التذييل: ٨٠/١٥.

(٨) ينظر: الخصائص: ٣١٩/٣.

(٩) ينظر: التذييل: ٨٠/١٥.

أمّا الفارسيُّ فعنده الصرف أفصح، وغُلِّط؛ لأنّه جعل حكمه كحُكم «نوح»، و«لوط»؛ وهما مصروفان في القرآن[١].

ثم يأتي التصريح بأنْ لا خلاف في المسألة غير خلاف الزجّاج عند أبي حيّان إذ يقول: «ما ذهب إليه الزجّاج باطلٌ بالسماع والقياس: أمّا السماع فنقلُ النحويين كافّة عن العرب أنّها تصرفها بلا خلاف بينهم في شيءٍ من ذلك إلا ما ذكرناه من مذهب الفرّاء»[٢].

*حجّة المجيزين: احتجّ المجيزون بالنقل والعقل:

أمّا النقل فهو قول الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا *** دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[٣]

فمن صرفه نظر إلى خفّة اللّفظ وأنّها قد قاومت أحد السّببين، ومن لم يصرفه نظر إلى وُجود السّببين؛ وهما: العلَميّة والتّأنيث[٤].

المسألة السَّادسة: صرْف نحو «نوح» و«ولوط»

قال السيرافيّ: وقد رأيناهم أسقطوا لقلة الحروف أحد الثقلين وذلك إجماعهم في «نوح»، و «لوط» أنهما مصروفان، وإن كانا أعجميين معرفتين؛ لنقصان الحروف[٥].

دراسة المسألة:

في هذه المسألة أقوال:

الأوَّل: الصَّرفُ بلا خلاف عند سيبويه، إذ قال: وأما نوحٌ، وهودٌ، ولوطٌ فتنصرف

(١) ينظر: التذييل: ١٥/٨٠.
(٢) التذييل: ١٥/٨١.
(٣) يُنسب لعبد الله بن قيس الرقيّات، وهو في: الكتاب: ٣/٢٤١، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٨، والخصائص: ٣/٦١.
(٤) ينظر: اللمحة: ٢/٧٥٩.
(٥) ينظر: شرح الكتاب: ١٢/٥٨.

على كل حال، لخفتها[١]، وتبعه ابنُ السرّاج[٢]، ولم يحكِ ابنُ هشامٍ فيهما إلا وجهًا واحدًا، وهو الصحيح عنده[٣]، وهو رأي أكثر النّحاة[٤].

الثَّاني: أنّه لا ينصرف، وهو رأيٌ حكاه أبو عليٍّ الفارسيّ عن أبي إسحاق الزجّاج، فقال: «أبو إسحاق يرى ألا يصرف الأعجمي المعرفة وإن كان ثلاثيًا وأوسطه ساكن، وكذلك هِند، وقال: لأنَّه فيهما علّتين: إحداهما: العُجمة، والأخرى: التعريف.

فعرضتُ ذلك على أبي بكر فقال: يدخل عليه نوحٌ ولوطٌ، وقد صُرِفا في التنزيل، ونوحٌ ولوطٌ وهند وإن كان قد اجتمع فيها العلّتان فقد قاومت الخفّة التي فيها إحدى العلّتين فكأنّه بقي علّةٌ واحدةٌ فانصرف، وليس الثلاثي المتحرّك الأوسط من هذا؛ لأنَّ الحركة قد صار بها الاسم بمنزلة ما هو على أربعة»[٥].

الثَّالث: جواز الصرف وعدمه، وهو قول عيسى بن عمر[٦]، وتبعه ابنُ قتيبة[٧]، وعبد القاهر الجرجاني[٨].

الإجماع بعد السيرافي:

حكى الشاطبيُّ الصرف إلا خلافًا عن الزمخشريّ وابن قتيبة فقال: ساكن الوسط، مثل (نوح، ولوط) وحكمه الصرف إلا عند الزمخشري، فإنه أجاز الوجهين، كباب (هند، ودعدٍ) لمقاومه خفة وسطه إحدى العلتين.

وأظنُّ أنَّ أصل هذا الرأي لابن قتيبة؛ إذ حكى في «أدب الكتاب» أنَّ بعضهم ترك صرفه[٩].

(١) الكتاب: ٢٣٥/٣.
(٢) ينظر: الأصول: ٩٢/٢.
(٣) ينظر: شرح شذور الذّهب: ٥٩٣.
(٤) ينظر: الارتشاف: ٨٧٦/٢.
(٥) التعليقة: ٥٨/٣-٥٩.
(٦) ينظر: الارتشاف: ٨٧٦/٢.
(٧) ينظر: أدب الكاتب: ٢٨٢.
(٨) ينظر: الارتشاف: ٨٧٦/٢.
(٩) عبارته: «والأسماء الأعجمية لا تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة، وما كان منها على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن، نحو « نُوحٍ، ولوطٍ » فإنه ينصرف في كلِّ حالٍ، وترك بعضُهم صرفَه».

وجعل ابن الضائع هذه الحكاية من ابن قتيبة غلطًا. قال: إذ لم يحكه غيره، ولا أسنده هو لأحد، وحكى هو أنّه لا خلاف في صرف (نوحٍ، ولوطٍ)[1]!

ورأي الزمخشريّ المُشار إليه قد صرّح به في المفصّل قائلًا: «وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوحٍ، ولوطٍ منصرفٌ في اللُّغَة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين، وقومٌ يجرونه على القياس فلا يصرفونه»[2].

فقد تغاير أسلوب التعبير عن هذه المسألة، فأصبح مدلول «الإجماع» «بلا خلاف»، وهما واحد.

أدب الكاتب: ٢٨٢.

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٦٤٥/٥.

(٢) المفصّل: ٣٦.

المسألة السابعة: اتّباع الصفة للموصوف

أجمعوا أنّ الصفة إذا كانت فعلاً للأوّل أو لسببه أو لها التباسٌ به وكانت منوّنة، فإنّها تجري على الأوّل وتنجَرّ بجرّه، ويوصف الأوّل بها كقولك: مررت بزيدٍ ضاربٍ زيد، وضاربٍ أبوه زيدًا، وملازم أباه زيد.

دراسة المسألة:

أورد السيرافيّ هذا الإجماع أثناء شرحه لبابٍ سمّاه سيبويه:

(باب ما يجري عليه صفةُ ما كان من سببه، وصفةُ ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خَلصت له)[1].

ويعني بذلك: ما كان الفعل من فاعله اسمًا مضافًا إلى ضميره، أو يكون ضميره متصلاً بجملة الكلام، وهو هاهنا اسم الفاعل، فإذا كان منها من فعل الموصوف به فقد جرى على من هو له كقوله: مررت برجل ضاربٍ زيدًا؛ فـ«ضارب» صفةٌ لرجل، وفعلٍ له.

وأمّا صفة ما كان من سببه فقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلا.

وأما صفة ما التبس به فقولك: مررتُ برجلٍ مخالطه داءٌ.

وأمّا الذي التبس بشيء من سببه، فقولك: مررت برجل ملازم أباه رجل[2].

وقد أورد ابنُ عصفور المسألة بأسلوب مغاير فقال: واعلم أنَّ النَّعت لا يخلو من أنْ يرفع ضمير المنعوت أو ظاهرًا من سببه، فإن رفع فلا يخلو من أن يكون مشتقّا أو في حكم المشتق ... فإن كان مشتقًّا فلا يخلو أن يكون جاريًا على فعله أو غير جار...[3]

متبوع النّعت يُعمّ ذا النعت الجاري عليه لفظًا ومعناه لما بعده، كرأيت رجلاً طويلاً

(١) الكتاب: ١٨/٢.
(٢) ينظر: شرح الكتاب: ٩٤/٩.
(٣) شرح الجمل:

ثوبه، قصيرةً قامته. فلذلك قلت: ويوافق المتبوع، ولم أقل: ويوافق المنعوت، لأنَّ المنعوت إنَّما يصدق حقيقة على متبع ما هو له لفظًا ومعنى، لا على المتبع لفظًا لا معنى، وكلا النوعين مراد[1].

الإجماع بعد السيرافي:

لم أقف على حكاية للإجماع أو خلافٍ في المسألة بعد أبي سعيد السيرافي.

المسألة الثّامنة: لا النافية للجنس

قال السيرافي: «وقد أجمعوا على أنَّ ما بعد (لا) إذا كان مُضافًا، أو كان تمامُه شيئًا يتّصل به أنَّه منصوبٌ مُعرَبٌ، وأنَّ ما لم يكن من ذلك مضافًا فالتنوين يدخله، وذلك قولك: لا غلامَ رجلٍ في الدار، ولا خيرًا من زيد عندنا»[2].

دراسة المسألة:

أورد السيرافيُّ هذه المسألة في شرحه لمسائل بابٍ أسماه سيبويه بـ«هذا باب النفي بلا»، وهو ما عُرِف عند المتأخّرين بـ«باب (لا) النافية للجنس».

وهنا وقفاتٌ مع هذا النصّ:

الأولى: قوله: «أجمعوا على أنَّ ما بعد (لا) إذا كان مُضافًا، أو كان تمامُه شيئًا يتّصل به أنَّه منصوبٌ مُعرَب».

وبعد تأمّل الروايات والأقوال في هذه المسألة غلب على الظنّ أنّ «الواو» في «أجمعوا» يعود إلى البصريين لأمور:

الأوّل: أنّه ابتدأ شرح مسائل الباب بقوله: «واختلف أصحابنا في فتحة الاسم

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٧/٣، والتذييل: ١٢/ ٢٣٥.
(٢) شرح الكتاب: ١٠٨/٨.

المبني مع (لا)...»[1]، ثُمَّ ذكر المسألة التالية لها وهي مسألتنا ذه قائلًا «وقد أجمعوا...»، فالظاهر أنّ الواو يعود إلى أقرب مذكور. ومن لديه أدنى اطلاع على كلام السيرافي يدرك أنّ يعني بهذا الاصطلاح البصريّين، وهو اصطلاحٌ مشهور عند متقدّمي النحاة ومتأخّريهم ممّن يظهر انتماءه لأحد المذهبين.

الثَّاني: أنّهم اختلفوا في نحو: «لا أبَا لك»، فقد صرّح الشيخ الأزهريّ أنّه «يُعرَب إذا كان مُضافًا، أو شبهه»، وأنّ هذا رأي سيبويه والجمهور[2]، دون ذكرٍ للاتفاق.

الثّالث: ذكر أبو حيَّان أن الكوفيين ذهبوا إلى إجازة بناء المطوّل (الشبيه بالمضاف)[3]، وهذا نصٌّ، ودليلٌ على أنّ حكاية الإجماع تعود على البصريين.

الرّابع: صرّح الشيخ خالدٌ الأزهريُّ بأنَّ نصْبَ الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين[4].

الثَّانية: قوله: « وأنَّ ما لم يكن من ذلك مضافًا فالتنوين يدخله...»، أي: وأجمعوا، هذا ما يُفهَم من سياق كلامه، وليس كما ذكر بل فيه خلافٌ: فالجمهور يرون لزوم تنوينه، وذهب ابنُ كيسان إلى جواز التنوين وتركه، التركُ عنده أحسن[5].

الإجماع بعد السيرافي:

لم أقف على نصٍّ بعد السيرافي ذكر الإجماع، أو مرادفاته إلا الشيخ خالد الأزهريّ فقد ذكر أنّ المضاف والشبيه بالمضاف منصوبان «اتّفاقًا»[6].

---

(١) شرح الكتاب: ١٠٧/٨.
(٢) التصريح: ١٢٢/٢.
(٣) ينظر: الارتشاف: ١٣٠٥/٣.
(٤) التصريح: ١٢٣/٢، وينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٤٧.
(٥) ينظر: التذييل: ٢٧٢/٥-٢٧٣.
(٦) التصريح: ١٢٢/٢.

المسألة التّاسعة: حذف جواب الشّرْط

قال السيرافيّ: قد اجتمع النحويون، وجاء التفسير في بعض ما في القرآن من أنه محذوف الجواب، واختلفوا في بعض.

فمّما أجمعوا[1] على حذف جوابه قول الله- تبارك وتعالى-: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة:165]، ومنه قوله- تبارك وتعالى-: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [الأنعام:35] فلم يأت لـ«إن استطعت» بجواب، وجوابه فيما ذكروه: فافعل، ومنه قوله- عز وجل-: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ﴾ [الرعد:31], فلم يأت بجواب (لو) وجوابها فيما يقدر: لكان ذلك يفعل بهذا القرآن.

دراسة المسألة:

أورد السيرافيُّ هذا الكلام شرحًا لقول سيبويه: «وسألتُ الخليلَ عن قوله جلَّ ذكره: «حتَّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها» أين جوابها؟ وعن قوله جلّ وعلا: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ ، ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾، فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم؛ لعِلْم المخبَر لأيِّ شيءٍ وُضِع هذا الكلام»[2].

مراد السيرافي بالنحويين هنا:

من خلال تتبع عباراته في هذه المسألة يظهر جليًّا أنّه يعني جميع النحويين بصريّهم وكوفيّهم؛ لأمرين:

الأول: أنّه ذكر في البداية إجماع النحويين في بعض مسائل الحذف، واختلافهم في

(١) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٩٧/١، ومعاني القرآن للأخفش: ١٦٥/١، ومعاني القرآن للزجّاج: ٢٣٨/١، والبحر المحيط: ٨٨/٢.

(٢) الكتاب: ١٠٣/٣.

بعض، ثم بدأ في ذكر مسائل الإجماع، وهي ممّا اتفقت فيه آراء البصريين والكوفين، من ذلك قول الفرّاء –وهو إمام الكوفيين– في تخريج الآية الأولى: « وجوابه متروك»[1]، ويزيدُ الأمر جلاءً، ووضوحًا بقوله عند الآية الثانية: « وقوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ ... ﴾ فافعل مضمرة؛ بذلك جاء التفسير، وَذَلِكَ معناهُ. وإنَّما تفعله العرب في كل موضع يُعرف فِيهِ معنى الجواب ألا ترى أنك تَقُولُ للرجل: إن استطعت أن تتصدق، إن رأيت أن تقوم مَعَنَا، بترك الجواب لمعرفتك بمعرفته به. فإذا جاء ما لا يُعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته كقولك للرجل: إن تقم تضب خيرًا، لا بدّ في هَذَا من جواب لأن معناهُ لا يُعرف إِذَا طُرِح»[2].

وقال في الآية الثالثة: «لم يؤت لَهُ بجواب والله أعلم. وقد يفسره بعض النحويين يعني أن جوابه: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا﴾، والأوّل أشبه بالصواب»[3].

فمن تخريجه لهذه الآيات الثلاث يظهر موافقته للبصريين، وهذا يؤيّد أن السيرافي يعني الكوفيين والبصريين.

الثَّاني: أنَّ أبا سعيد لما عدَّ مواضع الخلاف ذكر مخالفة الفرّاء وادّعاءه زيادتها في نحو قوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الزُّمَر:73]. وهذا ممّا لا مريةَ فيه أنّ الفرّاء وقومه داخلون في الإجماع الأوّل. ورأي الفرّاء المُشار إليه هذا نصّه: « ...ودخول الواو في الجواب في (حَتَّى إذا) بمنزلة قوله (حَتَّى إذا جاؤُها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها) . وَفي قراءة عَبْد اللَّه[4]﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ [و][5]جَعَل السِّقَايَةَ﴾ وَفي قراءتنا بغير واو. ومثله في الصافات ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ معناهُ ناديناهُ[6].

(١) معاني القرآن للفراء: ٩٧/١.
(٢) معاني القرآن للفرّاء: ٣٣١/١-٣٣٢.
(٣) معاني القرآن للفراء: ٧/٢.
(٤) هو ابن مسعود –رضي الله عنه– ينظر: الكشاف: ٤٩٠/٢، والبحر المحيط: ٣٠٢/٦، والدُّرّ المصون: ٥٢٤/٦، ومعجم القراءات: ٣٠٤/٤.
(٥) سقطت من الجزء الثاني من المعاني، ومثبتة في ١٠٨/١.
(٦) معاني القرآن للفرّاء: ٢١١/٢.

وهذا الرأيُ ليس للفرّاء وحده، بل نسبه السمينُ الحلبيُّ للكوفيين، والأخفش[1].

ومن اللطائف في الكلام عن هذه المسألة تخريج الرُّمّاني للحذف في هذه الآيات عند شرحه لهذه المسألة من كتاب سيبويه؛ فالحذف عنده في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾؛ لأنّه معلوم إذا ذكر مثل هذا ما يتبعه من السرور والخلود، في النعيم, والفوز ببلوغ المأمول, وما جرى هذا المجرى.

والحذف أبلغ؛ لأنه أوجز, مع ذهاب الوهم فيه كل مذهب مما يصلح أن يتبع هذا المعنى, وعلى هذا يحسن حذف الجواب, وهو في القرآن كثير, ففي ضد هذا المعنى: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾, فمعلوم ما يتبعه من الغم, والكآبة, والندم, والحسرة, والتألّم لما فات استدراكه مما يصعب مثل ذلك العذاب, فهذا يكون ما يتبع المعنى من ضروب النعيم, أو العذاب بحسب مقتضاه في فهم العاقل المتدبر له»[2].

الإجماع بعد السيرافي:

لم أجد للإجماع ذكرٌ في هذه المسألة بعد السيرافي. بل غاية ما يذكر النّحاة والمعربون أنّه محذوف الجواب!

(١) ينظر: الدُّرّ المصون: ٥٢٤/٦.
(٢) شرح كتاب سيبويه للرّماني (رسالة): ١٠٥٦/٢.

المسألة العاشرة: اختلاف الرّواة في قول الشاعر: اسْمَعْ حديثًا كَمَا يوما تُحَدِّثُه

قال السيرافي: وأنشدوا قولَ: عدي بن زيد:

اسْمَعْ حديثًا كَمَا يوما [تُحَدِّثُهُ(١)] *** عن ظَهْرِ غيبٍ إذا مَا سائلٌ سَأَلَا(٢)

وذكر أنَّ الرواة أجمعوا على رفع]تُحَدِّثُهُ[إلا المفضل(٣)، فإنَّه كان ينصبه، واجتماع النحويين من الكوفيين والبصريين على رفعه حُجّة على المفضل؛ لأنَّه لم يكن في معرفة النحو كالمخالفين له(٤).

دراسة المسألة:

تحرير هذه المسألة في العناصر التالية:

أوّلًا: نصُّ السيرافيُّ صريحٌ بأنَّ المخالف في رواية هذا البيت هو المفضّل وحدَه، وأنّ الإجماع قائمٌ بين الكوفيين والبصريّين.

ثانيًا: جاء جماعةٌ من العلماء، وذكروا أنّ روايةَ الكوفيين النصب، وأنَّ ثمّةَ خلافًا بين البصريين والكوفيين، ومنهم أبو البركات الأنباري(٥)، والسيوطي(٦).

وقد نصَّ ثعلب وهو من الكوفيين على أنَّ رواية البيت بالرفع(٧).

(١) وقع في مطبوع شرح السيرافي (يحدّثه)، وهو تصحيف! والتصويب من ديوان عديّ بن زيد، وكذا جميع المراجع التي وقفتُ عليها بتاء الخطاب، والسياق والمعنى يؤكّد ذلك.
(٢) في: ديوانه: ١٥٨، وشرح الكافية الشافية: ١١٠/١، وتمهيد القواعد: ٤١٥٢/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١١٩/٤.
(٣) هو: المفضَّل بن محمد بن يعلى بن عامر الضبي، أبو العباس: راوية، علامة بالشعر والأدب وأيام العرب. من أهل الكوفة. قال عبد الواحد اللغوي: هو أوثق من روى الشعر من الكوفيين، ومن مؤلفاته: الأمثال، ومعاني الشعر، والألفاظ، والعروض. تُنظر: ترجمته في: إنباه الرواة: ٣/ ٣٠٣، والأعلام: ٢٨٠/٧.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ١٥٨/١٠.
(٥) ينظر: الإنصاف: ١٣٣/٢-١٣٤.
(٦) ينظر: الاقتراح: ٢٣٤.
(٧) ينظر: مجالس ثعلب: ١٢٧/١.

ثالثًا: أصبح هذا البيت من مسائل الخلاف؛ تبعًا لمسألة من مسائل الخلاف، وهي مسألة (مجيء «كما» بمعنى «كيما» ونصْب المضارع أو رفعه بعده)، وهي المسألة الحادية والثمانون من مسائل الإنصاف لأبي البركات الأنباري[١].

وقد ذكر ثعلب أنّ ثَمَّ خلافًا بين البصريين والكوفيين قائلًا: «زعم: أصحابنا أنَّ «كما» تنصب، فإذا حيل بينهما رفعت. وغيرهم يقول: «كما» ترفع، قال هشام: تقول أفعل كما يفعلون، قال: يزعم البصريّون أنّها لا تعمل كما تعمل «كي»، وأصحابنا يقولون «كما» مثل «كي»، قال الكسائي: مثل ذلك: أتيتك كي فينا ترغب»[٢].

رابعًا: فيما يلي مُلخّصٌ للخلاف في تيك المسألة، وليس ذكرُ تفاصيلها وإيراد حججهم من غرض هذا البحث[٣]:

القول الأوّل: أجاز الكوفيّون النصب بـ«كما»، بمعنى «كيما»، ووافقهم المبرّد[٤]، وأبو عليٍّ الفارسيّ[٥]؛ قال ابن مالك: هذه دعوى لا دليل عليها»[٦].

القول الثَّاني: ذهب البصريّون ومن تابعهم إلى أنَّ «كما» لا تنصب؛ لأنَّ الكاف حرف تشبيه من عوامل الجرّ وكُفَّت بـ«ما» كـ«رُبّما»، فدخلت على الفعل مثلها[٧].

خامسًا: هذه المسألة من شواهد الأصوليين على قاعدة: (إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما).

والترجيح عندهم بشيئين: أحدهما: الإسناد, والآخر المتن.

---

(١) ١٣١/٢.
(٢) مجالس ثعلب: ١٢٧/١.
(٣) تنظر المسألة وشواهدها في: الكتاب: ١١٦/٣، مجالس ثعلب: ١٢٧/١، والبغداديات: ٢٩٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٣١/٢، وشرح التسهيل: ١٨/٤، والتذييل: ٢٥٠/١٥، وتمهيد القواعد: ٣٠٩/٦، وخزانة الأدب: ٥٠٠/٨، والاقتراح: ٢٣٤.
(٤) ينظر: التذييل: ٢٥٠/١٥، والمراجع السابقة.
(٥) ينظر: البغداديات: ٢٩٠-٢٩١، ومختار التذكرة: ٤٣٤-٤٣٥.
(٦) شرح الكافية الشافية: ١١٠/١.
(٧) ينظر: التذييل: ٢٥٠/١٥، والمراجع السابقة.

فأمَّـا الترجيـح بالإسـناد فبـأن يكـون رواة أحدهمـا أكثـر مـن الآخـر، أو أعلـم، أو أحفـظ؛ وذلـك كأن يسـتدل الكـوفي على النصـب بـ (كمـا) بقـول الشـاعر:

اسْمَعْ حديثًا كَمَا يوما تُحَدّثه *** عن ظَهْرِ غيبٍ إذا مَا سائلٌ سَأَلَا

فيقـول لـه البصـري: الـرواة اتفقـوا علـى أن الروايـة بالرفـع، كمـا يومـا تحدثـه، ولـم يـروه أحـدٌ بالنصـب غيـر المفضـل بـن سـلمة، ومـن رواه بالرفـع أعلـم منـه وأحفـظ وأكثـر؛ فـكان الأخـذ بروايتهـم أولـى[1].

الإجماع بعد السيرافي:

مـن خـلال تتبّـع مواضـع المسـألة نجـد أنَّ أبـا البـركات الأنبـاري، وتبعـه السـيوطي ينصّـان علـى اتّفـاق رواة البيـت بالرفـع؛ ويذكـرون أنّ الكوفيـين يـرون فيـه وفي أمثالـه النّصـب[2].

أمَّـا أبـو حيّـان فينحـى منحـى السـيرافي، ويذكـر أنّ النصـب روايـة المفضّـل وحـده، وأمّـا سـائر الـرُّواة فيروونـه بالرفـع[3].

(١) الاقتراح في أصول النحو: ٢٣٤.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٣٥/٢.
(٣) ينظر: التذييل: ٢٥٠/١٥.

المسألة الحادية عشرة: التسمية بالمؤنّث ساكن الوسط

قال السيرافي: إذا سُمِّي المؤنث باسمٍ كان مؤنَّثًا قبل التسمية، نحو: قِدْر، وعَنْز، أو الغالب عليه أن يُسمَّى به المؤنث وأوسطه ساكنٌ -وإن لم يعرف قبل التسمية-، نحو: دعْد، وجُمْل، وهنْد؛ فهذه الأسماء لا خلاف بين المتقدِّمين أنَّه **يجوز فيها الصرف ومنع الصرف**... ولا أعلم خلافًا بين من مضى من الكوفيين والبصريين. وما أجمعوا على ذلك عندي؛ إلا لشهرة ذلك في كلام العرب[1].

دراسة المسألة:

أوّلا: أورد السيرافيُّ هذه المسألة في شرحه لبابٍ أسماه سيبويه: (هذا باب تسمية المؤنث)، وقد شرح هذا الباب شرحًا وافيًا بطريقةٍ منظّمة، حيث بيّن كلام سيبويه في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يُسَمَّى المؤنَّث باسمٍ على ثلاثة أحرف، وأوسطها متحرِّك، وليس الحرف الثالث منها بعلَم تأنيث.

الثانية: مسألتنا ذه.

الثالثة: أن يُسَمَّى المؤنَّث باسمٍ مُذَكَّر، على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن[2].

ثانيًا: هذه المسألة من مشاهير المسائل النحويّة، وللعلماء فيها أربعة مذاهب:

المذهب الأوّل: ذهب الجمهور[3] إلى تجويز الوجهين، وإن كان المنع أجود، وإلى

(١) ينظر: شرح الكتاب: ٥٨/١٢ وَ ٥٩.
(٢) ينظر: شرح الكتاب: ٥٨/١٢ - ٥٩.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ١٢٠٧/٣.

هـذا ذهـب سـيبويه[١]، والأخفـش[٢]، والمُبـرّد[٣]، والزّجّاجـي[٤]، وابـن مالـك[٥]، والشـاطبي[٦].

المذهـب الثَّانـي: وقـال الفارسـيُّ[٧]: الصـرف أفصـح، قـال الخضـراوي: لا أعـرف أحـدًا قـال هـذا قبلـه، وهـو غلـط[٨].

المذهـب الثَّالـث: مذهـب أبـي إسـحاق الزجّـاج؛ فإنّـه لا يُجِيـز الصـرف فيهـا، ويقـول: قـد أجمعـوا علـى أنّـه يجـوز فيهـا تـرك الصـرف، وسـيبويه يـرى أنَّ تركـه أجـود، فقـد جـوّزوا منـع الصـرف واسـتجادوه، ثـم ادّعـوا الصـرف بحجـة لا تثبـت؛ لأنَّ السـكون لا يغيّـر حكمًـا أوجبـه اجتمـاعُ علتـين يمنعـان الصـرف، ثـمّ سـاق كلامًـا طويـلًا نفيسًـا، فيـه إثبـات رأيـه، ونقـض شـواهدهم[٩].

وقـد أُبطلـتْ شـواهده بالسـماع عـن العـرب؛ إذْ نقـل النحويّـون كافّـةً عـن العـرب أنّهـا تصرفهـا بـلا خـلاف بينهـم في شـيء مـن ذلـك.

وأمّـا القيـاس فإنّهـم صرفـوا «نوحًـا»، و«لوطًـا»، وهمـا أعجميّـان معرفتـان، لخفتهمـا؛ فكمـا قاومـت الخفّـةُ أحـدَ السـببين فيهمـا، فكذلـك قاومـت الخِفّـةُ أحـدَ السـببينِ في «هنـد»، و«دعـد»[١٠].

المذهـب الرّابـع: أنّ مـا كان منهـا اسـمًا لبلـدٍ؛ فإنّـه لا يجـوز فيـه إلا منـع الصـرف. وهـذا مذهـب الفـرّاء[١١].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٢٤٠.
(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٢٠.
(٣) ينظر: المقتضب: ٣/٣٥٠.
(٤) ينظر: الجمل: ٢٢١.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٤٩١.
(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٥/٦٣٦.
(٧) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٩٨.
(٨) ينظر: المساعد: ٣/٢١.
(٩) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٨-٦٩.
(١٠) ينظر: التذييل: ١٥/ ٨١ وَ ٨٣.
(١١) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/٤٢.

المسألة الثانية عشرة: تحقير الاسم مُبدَل الفاء

قال السيرافي: أمَّا «تُخَمَة» و«تُهَمة»، وما أشبهَ ذلك فإنَّ التَّاء تعودُ في التَّصغير بإجماع أصحابنا؛ لأنَّها لم تنقلب لعلَّةٍ تزول في التصغير[1].

دراسة المسألة:

أورد السيرافيُّ هذه المسألة أثناء شرحه لبابٍ سمّاه سيبويه بـ«باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها وتلزمها؛ وذلك إذا كانت أبدالاً من الواوات والياءات التي هي عيناتٌ»[2].

وقد بيّن مُرادَ سيبويه بهذه الترجمة قائلًا: «اعلم أنَّ سيبويه جعل كلَّ بدلٍ في موضع العين من الفعل؛ لعلَّةٍ أجازت ذلك البدل، أو في موضع الفاء إذا صُغِّر فزالت العلة في التصغير؛ لم يُغَيّر البدل، وقد خولف في ذلك»[3].

ثمّ قال سيبويه بعد مسائل عدّة: «ومن ذلك أيضًا تاء تُخَمَة، وتَاء تُراثٍ، وتاء تُدَعة، يثبتن في التصغير كما يثبتن لو كُسّرت الأسماء للجمع؛ ولأنَّهن بمنزلة الهمزة التي تُبدَل من الواو نحو ألف أُرَقة، إنَّما هي بدلٌ من واو ورقةٍ، ونحو: ألف أُدَدٍ إنَّما هي بدلٌ من واو وُدَدٍ، وإنما أُدَدٌ من الوُدّ، وإنّما هو اسمٌ»[4].

وقد أورد هذه المسألة بنصّها ابن السرّاج في أصوله[5].

وجاء بعدهم الزمخشريُّ زاد المسألةَ بيانًا، فقال في مفصّله: «البدل غير اللازم يُردُّ إلى أصله كما يُرَدُّ في التّكسير، تقول في ميزان: مُوَيزين، وفي متّعد ومُتَّسر: مُويعِد ومُيَيسِر، وفي قيل، وباب، وناب: قُوَيل، وبُوَيب ونويب.

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ١٣/١٧٣.
(٢) الكتاب: ٣/٤٦٢.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ١٣/١٧٣.
(٤) الكتاب: ٣/٤٦٤.
(٥) الأصول لابن السرّاج: ٣/٥٩.

وأمّـا البـدل الـلازم فـلا يُـرَدُّ إلـى أصلـه، تقـول في قائـل قويئـل، وفي تخمـة تخيمـة، وكذلكم تـاء تـراث، وهمـزة أدد، وتقـول في عيـد: عييـد لقولـك: أعيـاد»[1]؛ جـاء بعـد ذلـك الرضـيُّ فـزاد الأمـر جـلاءً ووضوحًـا، فقـال: «لا كلام في نحـو تُخمـة وتُـرَاث وتُهَمـة؛ لأنَّ قلـب الـواو تـاءً لأجـل انضمامهـا في أوّل الكلمـة، فكرهـوا الابتـداء بحـرف ثقيـل متحـرك بأثقـل الحـركات، والضَّمـةُ حاصلـةٌ في التَّصغيـر[2].

ثمَّ الملك المؤيّد فألبس المسـألة تاج الوضـوح والتكميل قائـلًا: «وأمّـا التَّصغيـر الـذي لا يـردّ الاسـم إلـى أصلـه فهـو تصغيـر كلّ اسـم فيـه البـدل لازم، والبـدل الـلازم: هـو البـدل الـذي علّتـه تلـزم في المصغّـر كمـا تلـزم في المكبّـر، وذلـك نحـو: تخمـة وتـراث، فـإنّ أصـل تخمـة وخمـة؛ لأنّـه مـن وخـم، وأصـل تـراث مـن ورث فأصلـه وراث، ولكنّهـم اسـتثقلوا الضمّـة علـى الـواو فقلبوهـا تـاء؛ لأنّ التـاء أجلد علـى الضمّـة مـن الـواو، وهـذه العلّـة لازمـة في التصغيـر فلذلـك قيـل: تخيمـة وتريـث»[3].

الإجماع بعد السيرافي:

ليـس للإجمـاع أو الاتفـاق بعـد السـيرافي ذكرٌ في المصـادر التـي اطلعتُ عليهـا، بـل غاية الأمـر ذكرُ المسـألة، والتعليـل لهـا كمـا مرّ.

وقـد أبـان في هـذه المسـألة أنّـه يعنـي بالإجمـاع إجمـاع البصريـين، وذلـك بقولـه: « بإجمـاع أصحابنـا». وقـد سـبق بيـان المـراد بذلـك.

(١) المفصّل: ٢٥٤.
(٢) شرح الشافية للرضي: ٢١٦/١.
(٣) الكُنّاش في النّحو والصرف: ٣٥٨/١-٣٥٩، وينظر: المساعد لابن عقيل: ٥٠٩/٣.

المسألة الثالثة عشرة: ادّغام اللام في الرّاء

قال السيرافي: قد روى أبو بكر بن مجاهد بإسنادٍ ذكرَه عن يعقوب الحضرمي أنّه كان يدَّغِم الرّاء في اللام في قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾، وما أشبهه[1].

قال أبو بكر: «ولم يقرأ بذلك أحدٌ عَلِمناه بعد أبي عمرٍو سواه».

ولم تُدَّغم في شيءٍ سوى اللام. وقد ادُّغمت اللام والنون فيها، وجواز ذلك بإجماع[2].

دراسة المسألة:

أورد السيرافيُّ حكاية الإجماع في ادّغام اللام في الرّاء بعد حكاية قراءة أبي عمر والخلاف في ادّغام الراء في اللام.

وقد كرّر السيرافيُّ الحديث عن جواز المسألة الأخيرة في مواضع من كتابه بعد ذكره امتناع المسألة الأولى، فقال في بداية باب الادّغام: «الرّاء، واللامُ، والنون.

أمّا الرّاء فلا تُدَّغم في شيءٍ. وتُدّغمُ فيها اللامُ، والنون» ثمّ ذكر ادّغام اللام في الرّاء، وادّغام النون في الرّاء[3]، وذكر في موضع آخر جواز ذلك أيضًا[4].

الإجماع بعد السيرافي:

كلّ من أورد المسألة قبل السيرافي أو بعده -ممّن وقفتُ على كتبهم- لم يذكر حكايةً للإجماع، ومن أولئك:

(١) وهي قراءة أبي عمرو. ينظر: السبعة لابن مجاهد: ١٢١.
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (الادّغام): ٤٢٦-٤٢٧.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (الادّغام): ١٣٦-١٣٧.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (الادّغام): ٤٣٦ وَ ٤٣٩.

ابـن النحّـاس[١]، وابـن خالويـه[٢]، والفارسـيّ[٣]، وأبـو عمـرو الدّانـي[٤]، وأبـو البقـاء العكبـري[٥]، وابـن يعيـش[٦]، وأبـو شـامة المقدسـي[٧]، والملـك المؤيّـد صاحـب حمـاة[٨]، والزركشـي[٩]، وعبـد القـادر البغـدادي[١٠].

تنبيه:

يـورد بعـض العلمـاء المسـألة الثانيـة عنوانًـا للمسـألة، ثـمّ يـورد حكـم المسـألة الأولـى وأمثلتهـا!

مـن ذلـك قـــــول أبـي حيّـان: « فأمـــا إدغـام الـلام في الـراء نحـو: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾، ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ فذهـب الخليـل، وسـيبويه، وجمهـور البصريـين إلـى أنّـه لا يجـوز، وأجـاز ذلـك أبـو عمـرو وقـرأ بـه روايـة وسـماعًا، ويعقـوب، وأجـازه الكسـائي، والفـراء وأبـو جعفـر الرؤاسـي، وحكـوه عـن العـرب»[١١]، ومثـل قولـه قـال ناظـر الجيـش[١٢].

والفرق بين المسألتين كبيرٌ.

(١) ينظر: إعراب القرآن: ١٥/١ وَ ٢٦٣/١.
(٢) ينظر: الحجة: ٣٦٥.
(٣) الحجّة للقرّاء السبعة: ٤٩/٦.
(٤) جامع البيان في القراءات السبع: ٦٧٤/٢.
(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٠٦/١.
(٦) ينظر: المفصّل: ٥٢٩/٥.
(٧) ينظر: إبراز الأماني: ٩٧.
(٨) ينظر: الكُنّاش: ٣٢٩/٢.
(٩) ينظر: البرهان: ٣٢٢/١.
(١٠) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٥/٥.
(١١) ارتشاف الضرب: ٧٠٦/٢.
(١٢) ينظر: تمهيد القواعد: ٥٢٧٥/١٠.

المسألة الرّابعة عشرة: ادّغام الياء إذا كانت في كلمتين

قال السيرافي: حكمُ الياء السّاكنة في آخر كلمة إذا لقيتها ياءٌ من كلمةٍ أخرى أن لا تدّغم فيها وذلك في نحـــو: ﴿فِي يَتَمَى ٱلنِّسَآءِ﴾، ﴿ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ لا يجوز ادّغام ياء ﴿فِي﴾ في ياء ﴿قَالُوٓاْ - خَتَمَ - وَأَقْبَلُواْ﴾ بإجماع[1].

دراسة المسألة:

كلّ من جاء بعد السيرافي ذكر هذه القراءة دون إشارة للادّغام، ومنهم:

ابن مجاهد[2]، وأبو عليّ الأهوازي في الوجيز[3]، ويوسف بن عليّ اليشكريّ المغربيّ[4].

الإجماع بعد السيرافي:

لم أجد ذكرًا للإجماع بعد السيرافي إلا في القرن السابع عند أبي شامة المقدسيّ، حكايةً عن أبي عليّ الأهوازي المتوفّى في القرن الخامس، قال أبو شامة المقدسيّ: «كل مثلين التقيا وأولهما ساكن فواجب إدغامه في الثاني لغة وقراءة، وسواء كان ذلك في كلمة نحو: «يدرككم الموت» أو في كلمتين نحو: «ما تقدم»، ولا يخرج من هذا العموم إلا حرف المدّ نحو: ﴿[قالوا]﴿قَالُوٓاْ﴾، ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾.

فإنّه يمدّ عند القرّاء ولا يدغم، وما ذكرناه من أن حرف المدّ لا يدغم قد ادّعى فيه أبو عليٍّ الأهوازيّ الإجماع، فقال في كتابه الكبير المسمى بالإيضاح[5]: المثلان إذا اجتمعا وكانا واوين قبل الأولى منهما ضمة أو يائين قبل الأولى منهما كسرة فإنهم أجمعوا على أنَّهما يمدّان قليلاً ويظهران بلا تشديد ولا إفراط في التليين؛ بل بالتجويد والتبيين.

قال: وعلى هذا وجدت أئمة القراءة في كل الأمصار، ولا يجوز غير ذلك فمن خالف هذا فقد غلط في الرواية وأخطأ في الدراية»[6].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (الادّغام): ٤٥٠.
(٢) ينظر: السبعة: ١١٧.
(٣) ينظر: الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: ٨٣.
(٤) ينظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: ٣٣٩.
(٥) لم أقف له على ذكر.
(٦) إبراز المعاني من حرز الأماني: ١٩٥.

الخاتمـــــة والنتائـــــج

الحمد لله الذي به تتمّ الصالحات، وأعان على إتمام هذا البحث، ومن خلال دراسة المسائل وتتبّع الإجماع عند السيرافي ومن جاء بعده؛ فهذه أهمّ النتائج والتوصيات:

- الإجماع عند السيرافي له اصطلاحه الخاص، فتراه يعد الإجماع ثمّ يذكر أنّ فيه خلافًا عن المفضل، أو الزجّاج، وعليه فلعلّ مراده بالإجماع اتّفاق أكثر العلماء.
- انفراد السيرافيّ بذكر بعض مسائل الإجماع دون غيره.
- ابتداء النصّ على الإجماع عند السيرافي، وانتهاؤها عنده.
- كثرة مسائل الإجماع، أو الاتفاق بين البصريين والكوفيين، وينبغي على المهتمين بالعربيّة إعادة النظر في جمع مسائل الإجماع بين البصريين والكوفيين، أو مسائل الاتفاق.
- يصرّح أحيانًا بالمجمعين فينصُّ على أنّهم البصريّون، والكوفيّون، والغالب عدم ذكر ذلك. وفي إحدى المسائل أضاف إلى النحويين إجماع الرّواة، وفي مسألة الإدغام يظهر أنّ المراد به إجماع القرّاء.
- كان يذكر الإجماع دون ذكرٍ لأدلة الإجماع.
- أهميّة الدّراسات النحويّة والصرفيّة التاريخيّة.
- من الموضوعات التي ينبغي دراستها (الأفكار النحويّة من لدن سيبويه إلى العصر الحاضر).

المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز الأماني، لعبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ط (٢) ١٤٠٢هـ .
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق محمّد الدّاليّ، بيروت: مؤسسة الرّسالة.
- الادّغام من شرح كتاب سيبويه للسيرافي، حققّه وعلّق عليه الدكتور سيف العريفي، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة: ط(١) ١٤٢٩هـ.
- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان، تحقيق الدكتور رجب عُثمان، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط (١) ١٤١٨هـ.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، للشيخ يحيى بن محمّد المغربي، تحقيق الدكتور عبد الرزّاق عبد الرحمن السعدي، دار سعد الدّين، ط(٢) ١٤٣١هـ.
- الأعلام، للزِّركْلي، بيروت: دار العلم للملايين، ط (١٧) ٢٠٠٧م.
- الاقتراح، للسيوطي، تحقيق د. حمدي عبد الفتاح، القاهرة: مكتبة الآداب، ط(٢) ١٤٢٨هـ.
- أمالي ابن الشّجريّ، تحقيق الدّكتور محمود الطّناحيّ، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط(٢) ١٤٢٧هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النّحاة، للقِفْطِيّ، تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم، صيدا - بيروت: المكتبة العصريّة، ط (١) ١٤٢٤هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٥م.
- البغداديّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق صلاح الدّين عبد اللّه السّنكاوي، بغداد مطبعة العاني.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزّبيدي، تحقيق جماعة من المحقّقين، الكويت: مطبعة حكومة الكويت بتواريخ مختلفة.

- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دمشق : دار القلم، الرياض: كنوز إشبيليا، ط(١) بتواريخ مختلفة.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ.
- التّعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، تحقيق وتعليق الدّكتور عوض القوزي، ط(١) ١٤١٠هـ.
- التّعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، تحقيق وتعليق الدّكتور عوض القوزي، ط(١) ١٤١٠هـ.
- تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة: دار السّلام، ط (١) ١٤٢٨هـ.
- تهذيب اللغة، للأزهري، بتحقيق محمد عوض، بيروت: دار إحياء التراث، ط(١) ٢٠٠١م.
- توجيه اللّمع، لابن الخبّاز، تحقيق الدكتور فايز زكي دياب، القاهرة: دار السّلام، ط(٢) ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق أحمد محمّد عزوز، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية،ط (١) ١٤٢٦ هـ.
- الجنى الدّاني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط(١) ١٤١٣هـ.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط(٤) ١٤١٨هـ.
- الخصائص، لابن جنّي، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، عالم الكتب بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.

- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبي، تحقيق الدّكتور أحمد الخرّاط، دمشق : دار القلم، ط (٢) ١٤٢٢هـ.

- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، لجمال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي المعروف بابن المبرد، تحقيق رضوان مختار بن غربية، جدة: دار المجتمع للنشر والتوزيع، ط(١) ١٤١١هـ

- سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دمشق : دار القلم، ط(٢) ١٤١٣هـ.

- شرح أبيات مغني اللّبيب، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح ويوسف الدّقاق، دمشق: دار المأمون للتراث ، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدّكتور محمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط (١) ١٤١٠هـ.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دمشق : دار المأمون للتراث، ط(١) ١٤٠٢هـ.

- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط(١) ١٤٢٢هـ.

- شرح جمل الزّجّاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدّكتور صاحب أبو جناح، بيروت: عالم الكتب، ط(١) ١٤١٩هـ.

- شرح كتاب سيبويه، للسّيرافي، تحقيق رمضان عبد التوّاب وآخرين، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، بتواريخ مختلفة.

- الصحاح، تاج اللّغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط (٤) ١٩٩٠م.

- فيض الانشراح

- الكامل، للمبرّد، تحقيق الدّكتور محمّد الدّاليّ، بيروت : مؤسسة الرّسالة ، ط(٤) ١٤٢٥هـ.

- الكتـاب، لسـيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيـق عبـد السّـلام هـارون بيـروت: دار الجيـل ، ط(١) (د.ت).
- الكشّـاف، للزّمخشـري، ضبـط وتوثيـق أبـي عبـد اللّه الدانـي بـن منيـر آل زهـوي، بيـروت: دار الكتـاب العربـي، ١٤٢٩ هـ.
- الكليّـات، لأبـي البقـاء الكفـوي، تحقيـق الدّكتـور عدنـان درويـش ومحمّـد المصـري، بيـروت: مؤسسـة الرّسـالة، ط (٢) ١٤١٣هـ.
- اللّبـاب في علـل البنـاء والإعـراب، للعكبـري، تحقيـق غـازي مختـار طليمـات والدّكتـور عبـد الإلـه نبهـان، دمشـق: دار الفكـر، ط (١) ١٩٩٥م.
- اللُّمحـة في شـرح الملحـة، لمحمّـد بـن الحسـن الصّايـغ، تحقيـق الدّكتـور إبراهيـم بـن سـالم الصّاعـدي، المدينـة المنـورة: عمـادة البحـث العلمـي بالجامعـة الإسـلاميّة، ط(١) ١٤٢٤هـ.
- لُمَع الأدلّة، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، (د.ت).
- مـا ينصـرف ومـا لا ينصـرف، للزّجّـاج، تحقيـق الدّكتـورة هـدى قراعـة، القاهـرة : مكتبـة الخانجـي ، ط (٣) ١٤٢٠هـ.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة: دار المعارف ، ط (٦) ٢٠٠٦م.
- المحـرّر في النحـو، لعمـر بـن عيسـى الهرمـي، تحقيـق الدّكتـور منصـور علـي عبـد السـميع، القاهـرة: دار السـلام، ط (٢) ١٤٢٩هـ.
- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشّاب، تحقيق ودراسة عليّ حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- المسـاعد علـى تسـهيل الفوائـد، لابـن عقيـل، تحقيـق الدّكتـور محمّـد كامـل بـركات، مكّـة المكرّمـة: مركـز البحـث العلمـي وإحيـاء التّـراث بجامعـة أم القـرى، ط(٢) ١٤٢٢هـ.
- معانـي القـرآن وإعرابـه، للزّجّـاج، تحقيـق الدّكتـور عبـد الجليـل عبـده شـلبي، بيـروت : عالـم الكتـب، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- معانـي القـرآن، للأخفـش، تحقيـق الدّكتـور عبـد الأميـر محمّـد أمـين، بيـروت: عالـم الكتـب،

ط (١) ١٤٠٥هـ.

- معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق محمّد عليّ النّجار وأحمد نجاتي، القاهرة: دارالكتب المصرية، ط (٣) ١٤٢٢هـ.

- معجم القراءات، للدّكتور عبد اللطيف الخطيب، القاهرة: دار سعد الدّين، ط (١) ١٤٢٢هـ.

- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق د. علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال، ط (١) ١٩٩٣م.

- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفية، للعيني، بهامش حاشية الصبّان.

- المقتضب، للمبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ١٤١٥هـ.

- الموفي في النّحو الكوفي، للكنغراوي، تحقيق محمّد بهجة البيطار، دمشق: المجمع العلمي العربيّ.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسّيوطي، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط (٢) ١٤٠٧هـ.